

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الثانية - الفترة الأولى

الجلسة الطارئة

المنعقدة في المقر المؤقت للمجلس بمدينة غزة

يوم الثلاثاء 1997/9/9

- افتتح الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف جلسة المجلس التشريعي الطارئة وذلك بحضور الاخوة الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح
2. الأخ/ عبد ربه أبو عون
3. الأخ/ د. رياض الزعنون
4. الأخ/ د. سعدي الكرنز
5. الأخ/ د. موسى الزعبوط
6. الأخ/ د. كرم زرنح
7. الأخ/ وجيه ياغي
8. الأخ/ فؤاد عيد
9. الأخ/ يوسف الشنطي
10. الأخ/ سليمان الرومي
11. الأخ/ فرج الصراف
12. الأخت/ جميلة صيدم
13. الأخ/ فايز زيدان
14. الأخ/ فخري شقورة
15. الأخ/ د. جواد الطيبي
16. الأخ/ د. كمال الشرافي
17. الأخ/ حسن عصفور
18. الأخ/ رأفت النجار
19. الأخ/ د. احمد الشيبلي
20. الأخ/ عبد العزيز شاهين
21. الأخ/ د. يوسف أبو صفية
22. الأخ/ جلال المصدر

- تناول الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الحديث مندداً بالإجراءات اللاخلاقية واللاقانونية واللاحضارية التي اتخذتها حكومة نتنياهو والتي حالت دون عقد الجلسة الطارئة بكامل الأعضاء في مدينة رام الله. والتي حالت كذلك دون ان يتمكن الاخوة الأعضاء من المحافظات الشمالية من الوصول إلى رام الله وعقد جلستهم رغم الجهود الكبيرة التي بذلوها.

- أشار الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى جدول الأعمال والذي اقتصر على مناقشة الإجراءات التي أقدمت عليها وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، حيث أشار إلى ان مبرر وجود وكالة الغوث كان عبر قرار الأمم المتحدة وان على الوكالة ان تبقى مضطعة بدورها حتى يتحقق الهدف الذي أنشئت من اجله ألا وهو إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارا 302 لعام 1949 حتى عودة هؤلاء اللاجئين إلى أراضيهم ووطنهم حسب قرار الأمم المتحدة رقم (194) كما نوه إلى ان وكالة الغوث قد عودتنا على التقليص التدريجي لخدماتها حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية تضطلع بدور تسديد ما تعجز عنه وكالة الغوث مما أدى إلى اعتقاد الوكالة بان دورها سينتهي دون اشكالات كبيرة.

- اكد الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" على ان الشعب الفلسطيني يعتبر قضية اللاجئين قضيته المركزية ولن يتخلى عنها وما دور وكالة الغوث إلا دور مؤقت حتى تتحقق حقوق شعبنا، كما أكد على رفضه لأي خلط في الصلاحيات بين الدول المانحة والدول الممولة لوكالة الغوث معتبراً ان قرار التقليلات هو إجحاف بحق الشعب الفلسطيني وقضيته، كما أكد على البعد السياسي لهذا القرار مشيداً بموقف السلطة الوطنية التي قامت بتشكيل لجنة الطوارئ المركزية.

- استعرض الأخ/ أبو علي شاهين "وزير التموين" أبعاد هذه القضية حيث أشار إلى ان هذه المشكلة قديمة جديدة بدأت منذ منتصف الخمسينات وأن خطة المشروع الصهيوني ساهمت وبعد العام 1967م بتضخيم هذه المشكلة حيث فتح سوق العمل داخل الخط الأخضر للعمال الفلسطينيين مما خفف ردة الفعل الشعبي وال جماهيري للاجئين على التقليلات التي تمت لخدمات الوكالة وعلى فترات مختلفة، كما أشار إلى ان موقف اللاجئين الفلسطينيين موحد وحازم في كل مواقع تواجدهم (سوريا، لبنان، الأردن وفي الأراضي الفلسطينية) في وجه هذه التقليلات التي لها بعد سياسي خطير والذي سيضر بقضية اللاجئين سياسياً وأخلاقياً، وأشاد بموقف اللجان الشعبية في المخيمات التي تبنت هذه القضية والدفاع عنها في ظل الفراغ السياسي للقوى السياسية المختلفة.

- اشاد الأخ/ أبو علي شاهين "وزير التموين" إلى دور لجنة الطوارئ المركزية والتي أكدت في اجتماعاتها مع وكالة الغوث على تبني القرار (194) الذي ينص على حق العودة أو

التعويض لمن يرغب من اللاجئين الفلسطينيين وألا تقبل إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة إلا إذا قبلت بتنفيذ هذا القرار. وان قرار تشكيل وكالة الغوث الدولية انبثق من القرار (194).
وشكر الأخ/ أبو علي شاهين "وزير التموين" في ختام مداخلته كل الاخوة العاملين في اللجان الشعبية والداعمين لها وكل من شارك في الاحتجاجات أو الاعتصامات داعياً الاخوة في المجلس التشريعي جميعاً إلى مزيد من الالتفاف والمشاركة.

• تساءل الأخ/ حسن عصفور عن مهام محددة يمكن ان يتبناها المجلس التشريعي ضمن برنامج مواجهة هذا القرار.

• اجاب الأخ/ أبو علي شاهين "وزير التموين" بان المهام وكما وردت في بيان لجنة الطوارئ المركزية تتركز في مطالبة وكالة الغوث بالعودة عن قرارها بتقليص خدماتها ومطالبة الدول المتبرعة الوفاء بالتزاماتها أملاً ان تتم صياغة البيان الصادر عن المجلس ضمن هذا التوجه.

• تحدث الأخ/ د.رياض الزعنون "وزير الصحة" عن اثر التقليلات في المجال الصحي والتي شملت إلغاء الخدمات الليلية والرعاية الأولية والصحة المدرسية والأدوية بالإضافة إلى التحويلات للمستشفيات كذلك تتصل وكالة الغوث من تقديم خدمات الرعاية الثالثة والتي تشمل أمراض مثل السرطان والقلب وخلافه مما يضطر وزارة الصحة في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحمل هذه الأعباء بالإضافة إلى تحملها للأعباء الكثيرة التي تتحملها أصلاً.

• طالب الأخ/ د.سعد الكرنز إلى ضرورة أن يصدر المجلس التشريعي بياناً يتضمن ما يلي:

- إدانة المجلس التشريعي للموقف الإسرائيلي بالحيولة دون عقد المجلس لجلسته الطارئة في رام الله وذلك من خلال منعه للأعضاء من الوصول لمدينة رام الله .
- رفض المجلس لقرارات وكالة الغوث بتقليص الخدمات واعتبار ذلك مؤامرة على قضية اللاجئين وإجحافاً بحق شعبنا الفلسطيني.
- التأكيد على القرار رقم (194).

- الطلب من الدول المتبرعة بزيادة التزاماتها وليس الوفاء بها فقط تمشياً مع الزيادة الطبيعية في عدد اللاجئين.
- رفض فكرة التوطين وإدانة الأصوات المشبوهة الداعية لها.
- الإشادة بدور ووعي شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات وموقفهم من قرار وكالة الغوث.
- التأكيد على دعم الاخوة في اللجان الشعبية ولجنة الطوارئ المركزية.
- ضرورة توجيه رسائل للدول المتبرعة وللأمين العام للأمم المتحدة وللأصدقاء في العالم لشرح أبعاد هذه القضية.

• أكدت الأخت/ جميلة صيدم على ضرورة التمسك بقرارات الشرعية الدولية وخاصة تلك المتعلقة باللاجئين واعتبار ان قرار وكالة الغوث هو قرار سياسي اكثر منه قرار بتقليص الخدمات للاجئين، كما طالبت بضرورة إرسال برقيات لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام لوكالة الغوث وللدول المتبرعة المجتمعة في عمان وكذلك للسيدة/ مادلين أولبرايت " وزيرة الخارجية الأمريكية" لشرح أبعاد هذه القضية الخطيرة.

• طالب الأخ/ د.جواد الطيبي بضرورة وضع آلية عمل لمواجهة هذا الوضع وعدم الاكتفاء بالاعتصامات وإصدار بيانات مع أهميتها، ودعا إلى ان يخرج وفد للدول العربية لحماية مبلغ العجز الذي تدعيه وكالة الغوث وذلك لإحراج الوكالة وتوضيح ان القضية لها بعد سياسي ولا تنحصر في العجز المادي فقط.

• تحدث عدد من الاخوة الأعضاء وهم: (الأخ/ عبد ربه أبو عون، الأخ/ سليمان الرومي، الأخ/ د.يوسف أبو صفية، الأخ/ عبد الكريم أبو صلاح، والأخ/ جلال المصدر) حيث أشادوا إلى عدة أمور منها:

- التأكيد على خطورة هذا القرار لما له من مدلولات سياسية خطيرة.
- تنشيط وسائل الإعلام الفلسطينية وتجنيد لها لخدمة هذه القضية.
- إرسال رسائل للأمم المتحدة وامينها العام وللجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وشرح أبعاد هذه القضية.
- حشد الجهود الرسمية والشعبية كافة لمواجهة هذا المخطط الخطير.
- تشكيل وفود فلسطينية تجوب الدول العربية والاسلامية لشرح أبعاد هذه القضية.

- إصدار بيان سياسي عن المجلس التشريعي الفلسطيني يتضمن موقف المجلس من هذه القضية.
- إرسال رسالة لمؤتمر الدول المتبرعة المجتمعة في عمان وتوضيح الموقف الفلسطيني من هذه القضية.

البيانات:

- أصدر المجلس التشريعي في ختام جلسته بياناً سياسياً وضح موقف المجلس التشريعي من هذه القضية.
(مرفق نص البيان)
- رفعت الجلسة في تمام الساعة 14:30 ظهراً.